ورد المبرد قوله: «وجواب أين كخلف» وقال: قد يكون جواب أين الناحية، والجهة وهما مؤنثان، ولم يجهل ذلك سيبويه وإنما أراد أن الظروف كلها مذكرة وقد قدم ذلك في أول الباب ولم يؤنث منها إلا اثنان لدخول الهاء في التحقير. فالغالب في الجواب الألفاظ التي ليس فيها علامة تأنيث وجميعها مذكر إلا ما ذكر فراعى سيبويه الأكثر ولم يلتفت إلى النادر والقليل.

قوله: لكان ان تحمله على التذكير:

أولى لوجهين: أحدهما أن التذكير أول. والثاني ان جميع الباب على التذكير إلا كلمتين[1].

وقوله: وكذلك منذ في لغة من رفع لأنها كحيث:

يريد في ضم الآخر، وفيه نص ان منذ يرفع ما بعدها[2].

= يـــوم تجـــيء بـــه الجـــوزاء مسمـــوم

فلا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر المخصص 9/90، 16/83 المفضليات 819، والمقتضب 2/273

(1) وألفاظ هذا الباب بالنسبة لحكم الصرف على التفصيل الآتي:

(أ) قدام ووراء ممنوعان من الصرف. . للعلة التي ذكرناها.

(ب) خلف وفوق وتحت سائر ما ذكر من المذكر وقد جعلت كلمة لم تصرف على قول سيبويه وعلى قول عيسى بن عمر ما كان أوسطه ساكناً وهو على ثلاثة أحرف جاز فيه الصرف وترك الصرف كهند.

المخصص 17/55، المقتضب 4/41

(2) منذ لها ثلاث حالات:

(أ) أن يليها اسم مجرور وهي عند ذلك حرف جر بمعنى من أوفى.

(ب) أن يليها اسم مرفوع وهي عندئذ مبتدأ عند المبرد وابن السراج والفارسي وما بعدها خبر وقال الأخفش والزجاج والزجاجي هي ظرف مخبر بها عما بعدها وقال أكثر الكوفيين هي ظرف أضيف إلى جملة حذف فعلها وبقي فاعلها، واختاره السهيلي وابن مالك. =